تنظيم الدورة الزراعية(*)

بعد صدور قانون تحديد مساحة القطن

اعتاد الزراع خلال شهر سبتمبر من كل عام أن يبدأوا إيجاراتهم الزراعية الجديدة وأن ينظموا زراعاتهم للسنة المقبلة . وعلى أساس هذا التصميم أو التنظيم يبدأون زراعة البرسيم وإعداد أرض الشتوى حاسبين حسابهم على أساس ما يزرع من القطن . وقد بدأ العام الحالى ونحن فى ظروف تختلف كل الاختلاف فيما يختص بالايجارات عن العام الماضى . وها هى أسعار الحاصلات وما ينتظر أن تكون عليه فى العام القادم وكذلك الدورة الزراعية التى ستتبع وفقاً لقانون تحديد الزراعة القطنية أخذا يلعبان دورهما فى تحديد الإيجارات . والمأمول أن المسائل بين الملاك والمستأجرين ستنظم نفسها بنفسها متى سادت روح التضامن والرفق والاتفاق على مقاسمة الحظوظ .

ولنأتى بعد ذلك إلى موضوع الدورات الزراعية ، حيث يواجه الزراع هذا العام لأول مرة فى تاريخهم الزراعى تحديد مساحة القطن بالنسب التى حددها القانون وهى ٢٧ ٪ فى أراضى شمال الدلتا و٢٣ ٪ فى باقى أراضى القطر وهو تحديد يختلف نظامه عن نظام الدورات الزراعية المألوفة كما هو واضح . لكن حاجة التموين من جهة وتصحيح المركز الاحصائى للقطن من جهة هى التى أملت هذا التحديد . ولن يكون لهذا التحديد أى مساس بالدخل القومى أو الثروة العامة إذ يمكن الحصول من زراعة فدان من الحبوب « قمح يليه ذرة أو أرز » على قدر ما تحصل عليه من فدان يزرع قطناً بالأسعار الحالية لتلك الحاصلات بعد احتساب التكاليف فى الحالتين . وهكذا يحل هذا القانون بعض متاعبنا من ناحية التموين مع الاحتفاظ بمستوى الدخل العادى .

والمهم فى الموقف الحالى هو أن ننظم دورتنا الزراعية تنظيما يكفل لنا بلوغ القصد من كافة الوجوه وهو ما أريد أن أحدثكم عنه .

(*) كلمة حضرة صاحب العزة حسين عنان بك وكيل وزارة الزراعة التى أذيعت بالراديو يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ .

ومعلوم أن الدورة الثنائية هى الدورة المتبعة لدى أكثرية الزراع فهم فى المنطقة الشمالية من الدلتا إذ اعتادوا فى السنوات السابقة زراعة نصف المساحة قطناً والنصف الباقى يوزع بين المحاصيل الشتوية ويخص البرسيم خمسا (٢/٥) المساحة وتوزع الثلاثة الأخماس بين القمح والفول والشعير . وفى الموسم النيلى يزرعون الذرة محل باق والأرز محل الباق والبرايب . هـذا هو المتبع فى شمال الدلتا وعلى الذين يتبعون مثل هذه الدورة أن يوزعوا أرض القطن بين مختلف مساحات الشتوى فى الموسم القادم من قمح وشعير وفول ثم تزرع مساحة القطن المقررة بمقتضى القانون وقدرها ٢٧٪ محل الذرة والأرز وهكذا نستطيع أن نوزع مساحة مائة فدان فى الدورة الثنائية فى شمال الدلتا بين مختلف المحاصيل كالآتى :

٣٠ فدان قمح محـل قطن	٢٧ فدان قطن	٢٠ فدان برسيم
١١ « شعير « «	محـل ذرة وأرز	منها نحو الثلث
٧ « فول « «		محل أرز
٢ بور أو برسـيم بدرى		

أما فى المنطقة الجنوبية من الدلتا وأراضى المشروعات بالوجه القبلى فالمتبع من قبل هى الدورة الثنائية أيضاً مع تعديل فى مساحة مختلف المحاصيل تقتضيه طبيعة المنطقة فهم يزرعون ٥٠ ٪ من الأرض قطناً ثم يزرع النصف الآخر فيخص البرسيم نحو الثلث أو يزيد قليلا ويوزع الثلثان بين القمح والشعير والفول ثم تزرع الذرة فى أكبر مساحة يمكن زراعتها . وعلى زراع هذه الدورة فى هذه المنطقة أن يتبعوا النظام الآتى فى السنة القادمة فيزرعون ٢٣ فدانا من القطن وفقاً للقانون و٤٥ فداناً من القمح و١٠ أفدنة شعير أو فول حسب حالة الأرض . وهكذا تزيد مساحة البرسيم زيادة تذكر حيث يمكن زراعة ٢٢ فداناً . ولا يخفى أننا فى حاجة ملحة إلى توفير غذاء الماشية حيث حرمنا ورود منتجات الألبان وحيث ارتفعت أثمان الزبد والسمن والجبن مما يعود على صاحب الماشية بأحسن النتائج إذا عنى بأمرها ووفر لها غذاءها . أضف إلى ذلك ثمن اللحوم وهو مما يشجع على تربية العجول والأغنام مدة الموسم . كما أن السماد البلدى وهو أهم ما نعتمد عليه من المخصبات فى السنة القادمة تتوقف جودة نوعه إلى حد كبير على نوع التغذية التى تقدم للماشية وكفاية هذه التغذية .

والتوسع فى زراعة البرسيم يؤدى إلى هذا الغرض بتوفير الدريس وتوفير نفقات الماشية صيفاً .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن عدم توفر الأسمدة الكيماوية بالقدر اللازم مما يجب ملاحظته عند تحديد الدورة الزراعية. وفى زيادة مساحة البرسيم خصوبة للأرض لأنه محصول بقلى مما يترتب عليه نقص الأسمدة اللازمة للحبوب .

أما زراع الدورة الثلاثية فننصح لهم اتباع الآتى وهو توزيع الأرض التى كانت منزرعة قطناً فى هذا العام وهى الثلث بين زراعة البرسيم والفول وبعض الشعير فى الدورة القادمة . ويزرع القمح ومقداره الثلث بكراً محل باق ، وفى ذلك توفير كبير للسماد . ويعقبه أرز وذرة . أما القطن فيزرع منه ما مساحته ٢٧ فداناً محل أرز وذرة وتكمل مساحة البرسيم فى أرض الأرز والذرة فيكون مجموع مساحة البرسيم ٢٥ فداناً .

هذا فى الشمال . أما فى الجنوب أى فى أراضى الصعيد وغيرها فالمجال واسع لزراعة مساحات كبيرة من الحلبة والعدس والفول (وقد يحتمل الأمر زيادة بعض الشىء فى القصب) . أما الكتان فيجىء فى الدورة مع القمح والشعير كما هو معلوم وستكون زراعته سواء فى الدلتا أو الوجه القبلى تبعاً للاتفاقات التى ستتم بخصوصه بين الزراع وشركاته .

هذا مجمل ما يقال عن دوراتنا الزراعية فى السنة القادمة وفقاً للأنظمة التى ألفناها ودون أن أتعرض لاستغلال بعض المحاصيل الأخرى فى حين أن هذا واجب لا يصح أن يغفل والمجال متسع لزراعة الفاصوليا مثلا وهى تزرع محل الحاصلات النيلية .

وهناك أصناف كثيرة من الخضروات يسهل زراعتها وجنى الربح منها علاوة على أن مسائل التموين وضرورة قيام رب العائلة بتوفير الغذاء اللازم لعائلته فى بلاد الريف مما يستلزم منها الخروج عن الأوضاع التى ألفناها إذ يتحتم على كل مزارع مهما صغرت مساحة حقله أن يخصص حتى ولو مساحة نصف قصبة مربعة من أرضه لزراعة مختلف أصناف الخضروات وأن يعنى بتربية عدد مناسب من الدواجن والطيور .

وأخيراً نأتى لموضوع السماد وقد أصبحت مشكلته من مشاكلنا الكبرى فقد كنا نستورد منه ما مقداره نحو ٤٨٠ ألف طن أى نحو خمسة ملايين جوال أى بمعدل شوال للمساحة المزروعة فى القطر المصرى . أما الآن فلا ندرى ما يمكن الحصول عليه نظراً للصعوبات الكثيرة القائمة ولا محل لتهاون الزراع فى موضوع السماد البلدى وقد أصبح المورد الوحيد الذى يمكن الاعتماد عليه وهو مورد لا يستهان به ، فقد يكفى لتسميد نحو مليونين من الأفدنة فالعناية به أمر واجب وتنحصر هذه العناية فى الآتى : —

أولا — يجب عند تحضير السماد البلدى ألا يقتصر الأمر على وضع التراب (الشرب) تحت أقدام الماشية بل يضاف إليه كل ما يستطاع جمعه من المتخلفات النباتية سواء كان من الحقل أو الجرن أو الطرق وذلك بنسبة الثلث من المتخلفات والثلثين من التراب تقريباً .

ثانياً — تنبيه الفلاحين إلى الخسارة التى تعود عليهم من جمع روث المواشى (الجلة) من الحقول والطرق وتجفيفه واستعماله وقوداً خصوصاً فى هذه الظروف .

ثالثاً — ينبغى على كل مزارع مراعاة تغطية السماد البلدى عند نقله من الزريبة بالتبون أو قش الأرز أو أى مادة أخرى وذلك لحمايته من الشمس والرياح وليبقى حافظاً لقيمته السمادية مع تنديته بالماء بين آن وآخر .

رابعاً — الانتفاع بكل ما يعتبر فى متناول أيدينا من الأسمدة عضوية كانت أو طبيعية وذلك للتخفيف من حدة أزمة التسميد المستحكمة الآن .

خامساً — وعلى جميع الزراع وكبارهم خاصة أن يتوسعوا فى تحويل المواد النباتية المتخلفة لديهم كالتبن وقش الأرز وما شابهه إلى أسمدة عضوية بالطريقة التى دعت إليها وزارة الزراعة فى عمل هذا النوع من السماد . وموظفو الوزارة مستعدون لإعطاء التعليمات اللازمة بذلك مع العلم بأن المتر المكعب من السماد البلدى الصناعى يساوى فى القيمة السمادية قدر مترين مكعبين من السماد البلدى الجيد .

* * *

كذلك لا يفوتنى أن أوجه نظر حضرات الزراع جميعاً إلى العناية بتخزين محاصيلهم من الحبوب تخزيناً يوفر علينا فى هذه الأوقات العصيبة ما يذهب منها عادة

للطيور والجرذان وأكل السوس وما يفقد من فعل الرطوبة أو نزول الأمطار ، فإنا فى حاجة ملحة إلى كل ما سننتجه من حبوب فى العام القادم ، مع العلم بأن خسارة القطر المصرى من سوء التخزين تزيد على المليون جنيه . ومن أحسن الطرق وأوفاها بالغرض الصوامع بأنواعها المختلفة ، سواء أكانت من الطوف أم البناء بالطوب الأخضر أو الأحمر أم من الأسمنت المسلح . وقد جربت كل هذه الأنواع فى مصر بنجاح تام ، سواء لدى بعض الأهالى أو الشركات ، وكذلك فى مزارع الحكومة . وهكذا يمكن لكل مزارع انتخاب الصومعة التى تتناسب والمقادير التى ينتجها ، كذلك يهمنى أن أوجه النظر :

أولا — إلى ضرورة تطهير المخازن قبل إيداع المحصول بها وذلك برشها بالمحاليل التى تنصح الوزارة باستعمالها ، وهى على استعداد للقيام بهذه العملية على نفقة المالك أو إرشاده لطريقة الرش .

ثانياً — خلط المحاصيل عقب الحصاد مباشرة وعند إعداد المحصول للتخزين بمسحوق قاتلسوس لفائدته فى وقاية المحاصيل من الحشرات .

والخلاصة أن على الزارع فى عامنا الحاضر واجبات كثيرة يجب ألا يفرط فيها برأ بنفسه وعشيرته :

عليه أن ينظم دورته الزراعية على الوضع الذى أشرنا إليه ليتفادى الحاجة إلى السماد قدر الإمكان وهو غير موجود ، وأن يزيد من زراعة البرسيم لما يتصل بهذا الخصوص من جهة وليتمكن من تربية الماشية من جهة أخرى . وأن يقدم على زراعة ما لم يألفه من زراعة المحاصيل الأخرى التى لها قيمتها فى الوقت الحاضر ، وأن يعمل على حجز أفضل ما تنتجه أراضيه من تقاو ، ولا خوف هناك من استعمالها فى الأرض نفسها وإن جاز عدم الأخذ بهذه النظرية فى الأحوال العادية فإن ظروفنا الحالية تستلزم ذلك .

وعلى الزارع ألا يغفل زراعة بعض ما يحتاج إليه من أنواع الخضروات مهما صغرت المساحة التى يخصصها لذلك وأن يعنى بتربية الطيور والدواجن قدر ما يتسع له جهده .

وأملى أن تعود هذه النصائح على سامعيها بالفائدة وأن يكون عامهم الجديد عاماً سعيداً إن شاء الله .